



ليس من السهل تفسير موقف موسكو المتشدد من الثورة السورية وإصرارها على دعم النظام بكل الوسائل السياسية والعسكرية بخلاف تعاطيها المرن مع الثورات العربية الأخرى، لكن تعجب من اتكاً على ذلك وبدأ يفرك يديه فرحاً معلولاً على دور عالمي جديد للاتحاد الروسي، وكأنه يمني النفس بأن يشهد العالم في وقت قريب عودة محمومة لسباق التسلح وأجواء الحرب الباردة، وما قد يتركه تفاقم الصراع بين القوى العظمى من هامش حركة وحماية لأنظمة استبدادية ترعرعت على أساليب القوة والمكاسب لتحقيق الغلبة والسيطرة.

وفي الحقيقة، هي كثيرة ومتعددة، الأسباب التي تقف وراء التشدد الروسي من الصراع السوري، فلا يخطئ من يعتبره تمسكاً بأخر موطن قدم في الشرق الأوسط، وللاحتفاظ بالقاعدة البحرية في مدينة طرطوس كبعد إستراتيجي هام لموازنة الحضور العسكري الغربي في البحر الأبيض المتوسط.

ولا يخطئ من ينظر إليه من زاوية المصلحة الاقتصادية وحاجة موسكو إلى استمرار توريد الأسلحة وزيادة حجم التبادل التجاري مع دمشق، أو لأنها قبضت ثمن موقفها من حليف سوريا الإيراني في سياق الصفقات المتبادلة بينهما. مثلما لا يخطئ من يجد فيه ورقة ضغط وابتزاز، مرة على الأطراف الغربية وأميركا للرد على مشروع الدرع الصاروخي أو على الأقل إعاقة بعد أن وصلت بعض تفريعياته إلى الأراضي التركية، ومرة لتحصيل ما يمكن من مكاسب مادية وسياسية من العرب وخاصة استجرار المزيد من العلاقات التجارية معهم، ومرة ثالثة لما يشاع عن أهمية الموقع السوري كجزء من مشروع إستراتيجي لمد أنابيب الغاز الخليجي إلى أوروبا عبر تركيا وهنغاريا، وما يترتب على ذلك من تراجع الحاجة الغربية للغاز الروسي وانحسار دور موسكو السياسي في أوروبا.

وأيضاً لا يجانب الصواب من يعتبر الأمر محاولة لإظهار صورة مبالغ فيها عن قوة روسيا عالمياً غرضه ضبط الوضع الداخلي ومواجهة قطاعات واسعة من الشعب الروسي بدأت بالتمرد فقدت الثقة بالقيادة الحالية، ونزلت مرات إلى الشوارع رفضاً لتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وضد ما اعتبرته استثناراً بالسلطة من جانب بوتين وحزبه، وطبعاً فإن الهرب من معالجة المشكلات الداخلية هي عادة مألوفة لدى مختلف الأنظمة المأزومة لتعويض عجزها عن تلبية احتياجات

الناس بتحويل الأنظار صوب صراعات الخارج، ولعل الإيحاء في الخصوصية الروسية بأن سياسة الكرملين تمكنت من إرجاع روسيا إلى موقعها كقوة عظمى ونجحت في إجبار العالم كله على التعامل معها وفق ذلك، وفر لحكومة موسكو فرصة ثمينة لمحاصرة الحراك الشعبي واعتقال المعارضين وإسكات أصوات الناقمين، وبأقل ردود أفعال.

وأخيراً، لا يخطئ من يضع السبب في وزن اللوبي الصهيوني وقوه تأثيره هذه المرة، ليس على قرار الغرب بل على قرار الشرق، ممثلاً بروسيا والصين، ومطلب هذا اللوبي هو تخفيف الضغط على النظام السوري وعدم السماح بإسقاطه، إما لأن إسرائيل تخشى البديل حيث ازداد قلقها من مزاج الثورات العربية ذات الطابع الشعبي الإسلامي المناهض لسياستها، وإنما لأنها تتقصد دفع الوضع السوري نحو المزيد من الاستنزاف والخراب والاهتزاء كي تأمن جانبه لعقود طويلة.

زاد الطين بلة شعور موسكو بمراة الخديعة مما حدث في ليبيا وتنكر الجميع لمصالحها بعد أن مررت قراراً أممياً وظفه حلف شمال الأطلسي في إطاحة القذافي وأركان حكمه، وأيضاً إحساسها بأن ثمة محاولة لتطويقها عبر توافق جديد بين الدول الغربية وفي مقدمها الولايات المتحدة وبين الإسلام السياسي الذي يحتل وزناً مؤثراً في الحراك الشعبي العربي، والأهم تحسبها من توظيف رياح التغيير التي تهب على المنطقة، لإثارة شعوب الجمهوريات الإسلامية المجاورة لها في آسيا وبلدان القوقاز، خاصة وإنها لم تنس هزيمتها المرة في أفغانستان نتيجة تحالف مشابه بين الأميركيين والإسلاميين.

وعليه فالسياسة الروسية المتشددة من الصراع السوري ليست مؤشرًا لعودة أجواء الحرب الباردة، كما تراهن بعض دوائر السلطة التي اعتادت أن تعناش على هذه الأجواء وتستقوى بها، فمثل هذا الرهان لا أساس له اليوم ولا حظ، ومن قبيل الأوهام رسم صورة لمستقبل قريب تعود فيه المناخات القديمة لتكون سيد الموقف ويعود فيه الصراع الأميركي الروسي ليرسم وجه الأحداث العالمية.

صحيح أن روسيا تبقى منزعجة بشدة من خسارتها الحرب الباردة ويتملکها حنين قوي إلى وزنها وموقعها العتيق، ولا يرضيها تفرد الغرب في الهيمنة على المسرح العالمي، وصحيح أن انزعاجها الأكبر وسخطها الأشد إنما ينبع أكثر من أي شيء من ازدياد النفوذ الغربي في محيطها الجغرافي وسعى أميركا لتنفيذ مشروع الدرع الصاروخي في بلدان أوروبية كانت حتى الأمس القريب تدور في الفلك الروسي، لكن الصحيح أيضاً أن موسكو اليوم ليست مؤهلة للعب دورها القديم ولنقل ليست بوارد العودة إلى احتلال موقعها كقطب عالمي منافس، وبالتالي من الخطأ أن تخدعنا عبارات التحدى التي أطلقها قادة الكرملين ونعتبرها جدية ونهائية.

فالحكومة الروسية غير قادرة على دفع هذا التحدى إلى النهاية، وكلنا يذكر كم من مواقف واندفادات هجومية جربتها قيادة الكرملين في غير مناسبة وتراجعت عنها بسرعة لافتة لحساب دعوات التشارك والتعاون، خاصة عندما تظهر واشنطن جديتها وتلوح بالعصا الغليظة، فأميركا لا تزال تملك القوة الأكثر نفوذاً، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، ما يبيّنها في موقع اللاعب الأول والمقرر لمصير الكثير من الصراعات الوطنية والأزمات الإقليمية.

وعليه، هو أمر بديهي أن تستفيد قيادة الكرملين من التراجع الغربي الراهن كي تعزز موقعها ونفوذها، ولكن دون سقف احتلال موقع القطب العالمي المعارض، فهي تعرف أكثر من غيرها خطورة التظاهر اقتصادياً وعسكرياً، بأنها باتت دولة عظمى كما كانت أثناء العهد السوفياتي لمجرد أن الدولة الأمريكية التي كانت تستفرد بمكانة الدولة العظمى قد أصابها بعض الإنهاك وتراجع دورها، وتعرف أيضاً أن الشراكة والتعاون مع الغرب هو الطريق الأسلم بدلاً من الانبهار بتفوق واهم وعابر، وتعرف تاليًا أن استخدام نبرتها "السوفياتية" في التحدى، لا يمكنها - وحتى إشعار آخر - أن تتجاوز حدوداً موضوعية ترسمها توازنات القوى القائمة على الأرض.

والقصد، أن النهج السياسي لقيادة الكرملين لا تحدده المبادئ والقيم، بل المصالح المادية وطرق حمايتها بما في ذلك التلاعيب بالموافق لضمان استقرار هذه المصالح وتنميتها، وهو نهج أقدر على التعاطي براغماتياً مع أزمات العالم وربما

جل ما يتطلع إليه أصحابه أن يؤخذ بالحسبان رأيهم في تقويم الأزمات الإقليمية واحتمالات تطورها، ومن هذه القناة يمكن النظر إلى حقيقة خلافات موسكو مع الغرب بشأن الصراع السوري واستخدام تشددها كورقة ابتزاز لتشجيعه على الدخول في شراكة جديدة معها بعد أن خرجت بخفي حنين من ليبيا، بل ويجوز تصنيف هذه السياسة في إطار البحث عن شروط جديدة للتعاون ولنقل كتاب مفتوح أمام طريق المساومات والذي قد يفضي، في وقت قريب، إلى توافقات جديدة تناسب الطرفين.

وبمعنى آخر، فهو نوع من التبسيط باعتبار الموقف الروسي من المسألة السورية منعطفاً نوعياً أو بداية لمرحلة جديدة عنوانها القطيعة والجفاء مع الغرب بدل الحوار والمشاركة، والدليل إصرار كل طرف على الاعتراف بدور الآخر في معالجة الحالة السورية، وصل أحياناً عند الغرب إلى حد التسلیم بدور مفتاحي لموسكو في هذا البلد، لأسباب تتعلق بتعقيدات الوضع السوري وارتباطاته مع أهم الملفات الحساسة في المنطقة، وهي ثمرة سارعت روسيا لقطفها وبادرت لاستثمار علاقتها التاريخية مع دمشق ومعرفتها بتعقيدات المشهد الداخلي، لظهور للجميع بأنها بالفعل الطرف الأجدر على معالجة الحالة السورية والذي لا يمكن المرور فوقه، وأن الحد الأدنى الذي يطمئنها ويحترم مصالحها هو ضمان انتقال السلطة تحت رعايتها أو بمشاركتها.

روسيا اليوم ليست روسيا السبعينيات والثمانينيات، وما يجري تجاه الملف السوري أشبه بلعبة عض أصابع لن تتعدى حقل "التنازع الآمن" على بعض حচص السيطرة والنفوذ، في ظل تشابك المصالح وتنامي القدرة على احتواء الأزمات، خاصة وأن حكومة الكرملين خير من يعلم أن تحررها من أعباء دورها العالمي كان أهم رافعة لتجاوز أزمتها الداخلية، وأكثر من يعي بأن الشعب الروسي بعد خلاصه الصعب من كوارث السياسات القديمة، غير راغب في تغيير مساره التنموي الواعد ودفع فاتورة جديدة لسباق التسلح والتنازع على النفوذ، فقد جرب هذا الخيار طويلاً ولم يفض إلى نتيجة سوى مزيد من العذاب والمعاناة.

لكن ومثلما يجب الاعتراف بأن روسيا اليوم ليست الاتحاد السوفيتي، يجب الاعتراف بأنها ليست روسيا التي انكفاء دورها أواخر القرن الماضي، بل هي دولة نجحت في معالجة أوضاعها الاقتصادية المتغيرة وتمكنـت من تسديد غالبية ديونها وبدء مرحلة من التطور المستقل والازدهار، ربما ساعدـها في ذلك الارتفاع الكبير في أسعار النفط، لكن أساساً تحررها من أعباء دورها العالمي، وهي تاليـاً تقف اليوم في وضع يؤهلـها للعب دور عالمي أكبر من الماضي على حساب التراجع النسبي في أداء واشنطن، بسبب الأزمة الاقتصادية الأمريكية المتفاقمة منذ سنوات وبسبب كلفة التفرد الباهظة في قيادة العالم وال الحرب الواسعة ضد الإرهاب، والفشل في تحقيق النتائج المرجوة من الحربين على أفغانستان والعراق.

هو أمر حسن أن تنتهي الحقبة الراهنة التي ينفرد فيها طرف واحد في قيادة العالم، وأن نشهد تعدد الأقطاب المتنافسة سياسياً واقتصادياً، بما يوفر فرصة أفضل أو لنقل فرصة أقل سوءاً أمام البلدان المختلفة للنمو والتطور، لكن الواقع اليوم لا يزال بعيداً عن هذا الحلم ولا تزال الولايات المتحدة تملك ما يميزـها من القوى والإمكانـيات الاقتصادية والعسكرية لـتستمر في السيطرة على القرار العالمي، ولتبقى ممسـكة بـزمام المبادرة، وأحد تجليـات هذه الحقيقة هو عدم توقف مساعـيها المتـنـوعـة لـتطـوـيق "الدب الروسي" ومحـاصرـة طـموـحـه أو بالـحد الأـدـنى تقـلـيم خطـطـهـ الجـديـدةـ وما يـرسـمهـ منـ سيـاسـاتـ لـاستـعادـةـ بعضـ دورـهـ العـالـميـ،ـ منـ دونـ أنـ تـخلـ عليهـ بـبعـضـ التـناـزلـاتـ وـالـإـغـراءـاتـ.

والخلاصة لا يصح القول بعد الاصطفافات السياسية المستجدة التي ترافـق الصراع السوري بأن ثـمة حربـاً بـارـدةـ جـديـدةـ تـلوحـ فيـ الأـفقـ،ـ لكنـ ربماـ يـصحـ التـسـاؤـلـ،ـ هلـ نـشـهـدـ الـيـوـمـ بـتأـثـيرـ خـصـوصـيـةـ تـدـاعـيـاتـ الثـورـةـ السـورـيـةـ طـيـاـ لـمرـحلـةـ تـجاـوزـتـ العـقـدينـ منـ الزـمـنـ سـيـطـرـ فـيهـاـ القـطـبـ الـواـحـدـ عـلـىـ الـعـالـمـ وـتـالـيـاـ بـدـايـةـ انـحسـارـ نـسـبـيـ لـلتـفـرـدـ الـأـمـيرـكـيـ لـصـالـحـ روـيـةـ جـديـدةـ تحـمـلـ نوعـاـ

أجدى من أنواع الشراكة والتعاون بين الدول العظمى، وهل يمنح هذا الجديد الأمم المتحدة ومجلس الأمن فرصة حقيقة لتجاوز موقعهما الشكلي وتفعيل دورهما في خلق الحلول والتواوفقات حول الملفات الساخنة في العالم، أم لا يزال مثل هذا الاستنتاج مبكراً ولا تزال التوجهات الجديدة للسياسة العالمية تشاد فوق رمال متحركة؟

الجزيرة

المصادر: